

مقرر مهارات بحثية
المحاضرة الأولى
ضوابط اختيار الفجوة البحثية
الإشكالية البحثية والعنوان

اعداد

الدكتور إبراهيم يوسف هرموش





مقدمة

إن اختيار مجال وموضوع رسالة الدكتوراه في القانون هو أهم خطوة في مسيرتك الأكاديمية لأنها تحدد هويتك البحثية ومستقبلك المهني. وتعد رسالة الدكتوراه في القانون وثيقة علمية أصيلة تهدف إلى تقديم إضافة حقيقية للفكر القانوني، وليس مجرد تجميع للنصوص والآراء. ويواجه الكثير من الباحثين تحدي التشتت بين الشغف الشخصي ببعض القضايا والقيمة العلمية والعملية للموضوع. لذلك، فقد وضعت الجامعات والمؤسسات الأكاديمية ضوابط ومعايير دقيقة تضمن جدية البحث وقدرته على معالجة فجوات قانونية حقيقية، من خلال إشكالية محددة ومنضبطة، يكال ذلك عنواناً جامعاً لكافة الجزئيات.



أولاً: ضوابط اختيار "مجال" البحث (The Legal Field):

المجال هو التخصص العام (مثل: القانون المدني، القانون الجنائي، القانون الدولي). وهو الحجر الأساس الذي يُبنى عليه موضوع الرسالة بالكامل. فإذا أخطأ الباحث في اختيار المجال، سيعاني طوال فترة إعداد الأطروحة من ضعف الدافعية أو نقص المصادر.

وفيما يلي شرحاً تفصيلياً ومعمقاً لضوابط اختيار مجال البحث القانوني:



١. ضابط الكفاءة المعرفية التراكمية : (Cumulative Knowledge) لا يمكن للباحث الإبداع في مجال ليس لديه فيه خلفية صلبة.

الدكتوراه تتطلب الغوص في عمق النظريات القانونية وليس القشور، ولذلك يجب أن يتوافق المجال مع دراسات الباحث السابقة (الليسانس والماجستير) أو خبرته العملية (كقاضٍ، محامٍ، أو مستشار). مثال: باحث عمل لسنوات في المحاكم التجارية، يكون اختيار "القانون التجاري أو البحري" مجالاً له أفضل بكثير من اختياره "القانون الدولي العام"، لأن خبرته العملية ستمنحه رؤية نقدية أعمق للنصوص



٢. ضابط الشغف الفكري والاستدامة (Intellectual Passion) إعداد أطروحة الدكتوراه يستغرق ما بين ٣ إلى ٥ سنوات. وبدون شغف حقيقي بالمجال، سيتحول البحث إلى عبء ثقل.

الشغف يعني أن الباحث لديه فضول دائم لمتابعة أحكام القضاء، والتعديلات التشريعية، والمقالات العلمية في هذا المجال تحديداً دون شعور بالملل.

مثال: باحث مهتم بقضايا الحريات والعدالة الجنائية، يجد شغفه في "قانون الإجراءات الجنائية" أو "القانون الجنائي الدولي"، بينما قد يصاب بالإحباط إذا أُجبر نفسه على بحث في "القانون الضريبي".

٣. ضابط الخصوصية والاتساع (Field Scope) يجب اختيار مجال يتمتع بالمرونة؛ فلا يكون ضيقاً جداً فيحرم الباحث من المقارنة، ولا واسعاً وفضفاضاً فيضيع الباحث في تفاصيله.

ويجب الابتعاد عن المجالات الهامشية التي لم تتضج نظرياتها بعد، وفي نفس الوقت تجنب المجالات الكلاسيكية المغلقة التي أصبحت أحكامها مستقرة بالكامل ولا تثير أي جدل فقهي.

مثال: اختيار مجال "القانون الجوي والفضاء" قد يكون ضيقاً جداً في بعض الدول النامية لقلة التشريعات والقضايا، بينما اختيار "القانون المدني - نظرية العقد" واسع جداً، والخيار المتوازن هو "قانون المعاملات الإلكترونية والذكاء الاصطناعي".



٤. ضابط البيئة التشريعية والقضائية المحيطة (Legal Environment) يجب أن يكون المجال مرتبطاً بالواقع القانوني والقضائي للدولة التي يدرس فيها الباحث أو التي سيطبق فيها بحثه. إن دراسة مجال لا يملك تنظيمًا تشريعيًا أو تطبيقات قضائية في بلد الباحث يجعل الرسالة "نظرية بحتة" تفقد قيمتها العملية بعد التخرج.
- مثال: اختيار مجال "قانون أسواق المال والبورصات" في دولة لا تمتلك بورصة نشطة أو سوقاً مالياً متطوراً يجعل البحث معزولاً عن الواقع المالي والقضائي المحلي.
٥. ضابط الملاءمة المهنية والمستقبل الأكاديمي (Career Alignment) شهادة الدكتوراه هي بوابة للوظيفة الأكاديمية أو الاستشارية العليا، لذا يجب ربط المجال بمتطلبات سوق العمل المستقبلي.
- هناك مجالات قانونية تشهد "تشبعاً" في الجامعات (مثل القانون الإداري التقليدي)، ومجالات أخرى تشهد "ندرة شديدة" وطلباً عالياً في مراكز الأبحاث والجامعات والشركات الكبرى.
- مثال: اختيار مجال "قانون الطاقة والبيئة"، "قانون الاستثمار الأجنبي"، أو "قانون الأمن السيبراني"، مما يمنح الباحث ميزة تنافسية هائلة فور تخرجه نظراً لندرة المتخصصين في هذه المجالات الحديثة.



ثانيًا: الفجوة البحثية:

الفجوة البحثية (Research Gap) هي الحلقة المفقودة في المعرفة القانونية الحالية. وهي النقطة التي يعجز فيها التشريع القائم، أو الفقه، أو القضاء عن تقديم إجابة واضحة أو حل حاسم لإشكالية قانونية معينة. بدون فجوة بحثية واضحة، تفقد رسالة الدكتوراه قيمتها العلمية وتتحول إلى مجرد تكرار للمعلومات (Plagiarism of Ideas) دون إضافة أي جديد.

وسنتطرق فيما يلي إلى أنواع الفجوات البحثية، وضوابط اختيارها:



١- أنواع الفجوات البحثية في القانون (Types of Legal Research Gaps):

- تنقسم الفجوات في البحث القانوني إلى عدة أنواع رئيسية، يركز كل منها على خلل في جانب معين:
- الفجوة التشريعية أو التنظيمية (Legislative Gap) : وتتمثل في غياب النصوص القانونية تماماً لتنظيم مسألة مستحدثة، أو وجود نصوص قديمة وقاصرة لم تعد تواكب الواقع.
- مثال: عجز قواعد القانون المدني التقليدية عن تحديد المسؤولية المدنية عن الأضرار الناشئة عن سيارات القيادة الذاتية (من المسؤول؟ المصنع، المبرمج، أم مالك السيارة؟).
- الفجوة التطبيقية أو القضائية (Judicial/Application Gap): وتظهر من خلال وجود صعوبات عملية في تطبيق نص قانوني في المحاكم، أو ظهور تناقض وتضارب في الأحكام القضائية نتيجة غموض النص.
- مثال: تضارب أحكام المحاكم في تكييف "العملات الرقمية"؛ هل هي أموال يجوز حجزها وتنفيذ الأحكام عليها، أم أنها مجرد أصول افتراضية لا تحميها قواعد التنفيذ الجبري التقليدية؟



- الفجوة المعرفية أو الفقهية (Knowledge Gap): وهي ندرة الدراسات والبحوث الفقهية التي حلت موضوعاً معيناً، أو أن الدراسات الموجودة ركزت على جانب فرعي وأغفلت جوانب أخرى جوهرية. مثال: وفرة الدراسات التي بحثت "مفهوم الأمن السيبراني" بشكل عام، مقابل ندرة الأبحاث التي تعمقت في "آليات التعويض عن الأضرار غير المادية الناتجة عن تسريب البيانات الضخمة (Big Data) للشركات".
- الفجوة المكانية أو الإقليمية (Geographical/Contextual Gap): وتتجلى في وجود دراسات قانونية غنية للموضوع في دول غربية أو أنظمة مقارنة (مثل القانون الفرنسي أو الأمريكي)، لكن لم تتم دراستها قط في سياق النظام القانوني المحلي للباحث. مثال: دراسة "التنظيم القانوني لعقود الفضاء التجاري وتعيين الكويكبات"؛ الموضوع مدروس أمريكياً وغربياً، لكنه يشكل فجوة تشريعية ومعرفية مطلقة في القوانين العربية.



- الفجوة المنهجية (Methodological Gap): كأن تتم دراسة الموضوع سابقاً بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي فقط، بينما يحتاج الموضوع إلى دراسة بالمنهج المقارن أو المنهج التحليلي النقدي المقترن بالإحصاءات القضائية.

مثال: دراسة قوانين مكافحة الاحتكار في الأسواق الرقمية بالاعتماد على نصوص القانون فقط، دون تحليل اقتصادي للقانون (Law and Economics) لمعرفة الأثر الفعلي على المستهلك.

إذاً هنالك العديد من الفجوات البحثية التي يمكن للباحث معالجتها محاولاً جسرها وتقديم الحلول القانونية لها ولكن ما هي ضوابط اختيار الفجوة البحثية المناسبة والتي تعد مدخلاً لأطروحة دكتوراة متميزة.



٢- ضوابط اختيار الفجوة البحثية (Criteria for Selection):

- لكي تكون الفجوة البحثية صالحة لاعتمادها في رسالة الدكتوراه، يجب أن تخضع للضوابط التالية:
- ضابط الحداثة والاستمرارية: يجب أن تكون الفجوة مرتبطة بقضية حية ومستمرة، وليست مشكلة مؤقتة أو انتهت بتعديل تشريعي حديث.
- ضابط الأهمية المجتمعية والاقتصادية: أن يترتب على سد هذه الفجوة مصلحة حقيقية للاستقرار القانوني، أو حماية الحقوق، أو تشجيع الاستثمار.
- ضابط القابلية للحل القانوني: يجب أن تكون الفجوة قابلة للمعالجة بأدوات القانون (تعديل نصوص، استحداث تشريع، تغيير تفسير قضائي) وليس مجرد مشكلة تقنية أو سياسية بحتة.
- ضابط توفر أدوات القياس: أن يمتلك الباحث المقدرة على الوصول إلى أحكام قضائية، أو تقارير رسمية، أو تشريعات مقارنة تمكنه من سد الفجوة بكفاءة.



٣- أمثلة لربط الفجوة البحثية بموضوع الدكتوراه:

نوضح كيفية تحويل الفجوة البحثية إلى موضوع رسالة دكتوراه مبتكر:

أ- نوع الفجوة (تشريعية)

المشكلة الواقعية (ظهور تقنيات "التزييف العميق" واستغلالها في تزوير الأدلة الجنائية المرئية والمسموعة أمام القضاء، مع غياب نصوص تجرمها صراحة)
موضوع الدكتوراه المقترح: حجية الأدلة الرقمية المستمدة من تقنيات التزييف العميق في الإثبات الجنائي: دراسة مقارنة.

ب- نوع الفجوة تطبيقية / قضائية

غياب معايير واضحة لدى القضاء الإداري لتقدير التعويض عن الأضرار الناتجة عن القرارات المؤتمتة (التي تتخذها برامج الذكاء الاصطناعي دون تدخل بشري).
موضوع الدكتوراه المقترح: مسؤولية الإدارة عن القرارات الإدارية الذكية وآليات التعويض عنها أمام القضاء الإداري.



ثالثاً: الإشكالية البحثية:

بعد تحديد الفجوة البحثية بنجاح، يأتي الدور على صياغة الإشكالية البحثية (Research Problem)، وهي النواة الصلبة والقلب النابض لرسالة الدكتوراه.

إذا كانت الفجوة البحثية هي تحديد "مكان النقص" في المعرفة القانونية، فإن الإشكالية هي صياغة هذا النقص في سؤال جوهري معقد يثير جدلاً فقهيًا وقضائياً، ولا توجد له إجابة واحدة مباشرة في النصوص القائمة.

فالإشكالية ليست مجرد سؤال عادي يُجاب عنه بـ "نعم" أو "لا"، بل هي معضلة قانونية تتشابك فيها المصالح المتعارضة، وتتطلب بحثاً تحليلياً ونقدياً معمقاً لتفكيكها وتقديم حلول مبتكرة لها.

إن صياغة إشكالية دقيقة وقوية هي التي تمنح الرسالة قيمتها العلمية، وبدونها يتحول البحث إلى سرد معلوماتي وتوصيف سطحي لا يليق بمستوى الدكتوراه.



- ١- أهمية التحديد الدقيق للإشكالية البحثية:
- تُعد إشكالية البحث حجر الزاوية الذي تستند عليه كافة المراحل التالية في بناء الرسالة.
- يساهم الاختيار الدقيق للإشكالية في ضمان الأصالة والابتكار، مما يجنب الباحث تكرار الأبحاث السابقة ويضمن تقديم إضافة حقيقية للمعرفة الإنسانية.
- تبرز أهمية اختيار الإشكالية في مدى قدرتها على معالجة مشكلات واقعية وتقديم حلول تطبيقية تخدم التوجهات التنموية والمجتمعية.
- تساعد الصياغة الدقيقة للإشكالية البحثية في تركيز جهود الباحث وتمنع تشتيتها في موضوعات واسعة أو غير قابلة للقياس.
- يمثل اختيار قضية بحثية ذات أصالة علمية، وفائدة عملية، معياراً لجودة الرسالة، وجدارتها بالتقييم الأكاديمي المرتفع، والنشر في المجالات العلمية المرموقة.



٢- أركان الإشكالية القانونية الناجحة:

لكي تكون الإشكالية بمستوى دكتوراه، يجب أن تتضمن ثلاثة عناصر أساسية:

- أ- عنصر التعارض أو التنازع (The Conflict): وجود تصادم بين مصلحتين مشروعتين، أو بين نصين قانونيين، أو بين نص قديم وواقع تكنولوجي واقتصادي متسارع.
- ب- عنصر الغموض أو القصور (The Ambiguity): عجز الأدوات التفسيرية التقليدية عن فك هذا التعارض.
- ت- عنصر الأثر المترتب (The Impact): بيان المخاطر القانونية أو الاقتصادية أو الاجتماعية في حال ترك هذه الإشكالية دون حل.



٣- ضوابط الإشكالية البحثية:

- ١- الأصالة والابتكار (Originality): أن تقدم القضية البحثية إضافة علمية جديدة، وألا تكون مجرد تكرارًا لدراسات سابقة أُشِبت بحثًا.
- ٢- القابلية للبحث والتطبيق (Feasibility): التأكد من قدرة الباحث على دراسة الإشكالية في ظل الموارد المتاحة (الوقت، التمويل، المصادر العلمية، المقدرة اللغوية، وإمكانية الوصول إلى المصادر والبيانات اللازمة).
- ٣- الأهمية والقيمة العلمية (Significance): أن تكون الإشكالية ذات أهمية في مجال التخصص، وأن تساهم في سد فجوة معرفية واضحة أو تقديم فهم أعمق لظاهرة معقدة.
- ٤- الارتباط بالواقع والاحتياج المجتمعي: يجب أن تحمل الإجابات على الإشكالية أبعادًا تطبيقية وعملية ملموسة، لا أن تكون مجرد كلام نظري أجوف.



٤- شروط صياغة الإشكالية البحثية القانونية الناجحة:

- شرط "التنازع والجدلية الفقهية" (The Polemical Criterion): لا يجوز أن تكون الإشكالية سؤالاً تقريرياً يُبحث عن إجابته في بطون الكتب والشروحات المستقرة، بل يجب أن تعكس تضارباً حقيقياً في الآراء الفقهية أو الأحكام القضائية.
- فيجب أن تضع الإشكالية "نظريتين" أو "مصلحتين مشروعتين" في مواجهة بعضهما البعض، ليقوم الباحث بدور المُرَجِّح أو المبتكر لحل وسط.
- مثال تقليدي (ضعيف): "ما هي عقوبة القذف عبر وسائل التواصل الاجتماعي؟" (هذا سؤال تشريعي مباشر يجاب عنه بنص المادة).
- مثال حديث (صحيح): "كيف يمكن التوفيق بين الحق في النسيان الرقمي (كحق لصيق بالشخصية لحماية الخصوصية والمستقبل المهني للأفراد) والحق في الإعلام وحرية التعبير الرقمي (لحماية الأرشيف الصحفي العام والتاريخ)؟"



- شرط "العمق والتركيب الأكاديمي" (The Analytical Depth) يجب أن تركز الإشكالية على الأسئلة التحليلية والنقدية مثل (كيف، وإلى أي مدى، وما هي أبعاد)، بدلاً من الأسئلة الوصفية مثل (ماذا، ومتى، ومن).
- الأسئلة الوصفية تناسب مرحلة البكالوريوس أو الماجستير المصغر، أما الدكتوراه فتحتاج صياغة مركبة تربط السبب بالآثر والقصور بالحل.
- مثال ضعيف: "هل يحمي القانون براءات الاختراع الرقمية؟" (الإجابة نعم أو لا).
- مثال حديث (صحيح): "إلى أي مدى تستطيع المعايير القانونية التقليدية لـ 'الابتكار والجدة' الصمود في وجه طلبات تسجيل براءات الاختراع الممنوحة لابتكارات أنتجتها خوارزميات الذكاء الاصطناعي التوليدي بالكامل دون تدخل بشري مباشر؟ وما هو الأثر الاقتصادي المترتب على احتكار الشركات لهذه البرمجيات؟"



- شرط "الدقة اللغوية والمصطلحات القانونية المحكمة" (Legal Precision): يجب الابتعاد تماماً عن الأسلوب الأدبي، أو العبارات الفضفاضة، أو الصحفية.
- كل كلمة في صياغة الإشكالية يجب أن تكون بميزان قانوني دقيق جداً.
- فاستخدام مصطلحات مثل "الظلم"، "الفساد"، أو "الشركات الجشعة" هي صياغات عاطفية مرفوضة. والبديل هو استخدام "الإثراء بلا سبب"، "التعسف في استعمال الحق"، "الإذعان العقدي"، أو "المرونة التشريعية".
- مثال ضعيف: "لماذا تظلم منصات التوصيل السائقين وتأكل حقوقهم في بلادنا؟" (صياغة عامية وصحفية).
- مثال حديث (صحيح): "ما هي الطبيعة القانونية لعقود الانضمام إلى منصات العمل التشاركي الرقمي، وما مدى كفاية نظرية الظروف الطارئة والتعسف العقدي في إقرار التوازن المالي وحماية الطرف المذعن في ظل غياب الرابطة العمالية التقليدية؟"



- شرط "الارتباط بالواقع والقابلية للاختبار والتطبيق" (Feasibility & Reality):
يجب ألا تكون الإشكالية افتراضية أو خيالية بالكامل، بل يجب أن تنبثق من واقع ملموس مشفوع بأحكام قضائية أو تحديات اقتصادية واجتماعية حية.
يبحث أساتذة القانون دائماً عن الأثر العملي للرسالة. هل سيستفيد القاضي أو المشرع من حل هذه الإشكالية؟
مثال ضعيف: إشكالية تبحث في "الوضع القانوني لإبرام العقود بين البشر وسكان الكواكب الأخرى" (إشكالية خيالية لا واقع لها).
مثال حديث (صحيح): "ما هي التحديات الإجرائية والموضوعية التي تواجه القضاء الجنائي عند تطبيق منظومة التفتيش والقبض الإلكتروني على الأجهزة والمستندات المخزنة سحابياً (Cloud Computing) خارج الحدود الإقليمية للدولة، وما مدى مساس ذلك بسيادة الدول على بياناتها؟"



- شرط "التوالد والتشعب المنطقي" (The Procreative Nature): الإشكالية الناجحة هي التي تتصف بالخصوبة؛ أي يولد من رحمها سؤال رئيسي ينقسم منطقياً إلى ٣ أو ٤ أسئلة فرعية كبرى، تعكس تماماً هيكل ومخطط الرسالة.
- فإذا لم تستطع تفكيك سؤالك الرئيسي إلى أسئلة فرعية عميقة، فهذا يعني أن إشكاليتك سطحية ولا تصلح لرسالة دكتوراه من مئات الصفحات.
- مثال تطبيقي: السؤال الرئيسي: "ما هي المسؤولية المدنية الناشئة عن تقديم الاستشارات المالية والاستثمارية عبر روبوتات الدردشة التفاعلية الذكية (Robo-Advisors)؟"
- الأسئلة الفرعية المتولدة عنه: ما هو التكييف القانوني لطبيعة العلاقة العقدية بين العميل والمستشار المالي الرقمي؟ (تحديد الإطار العقدي).
- كيف يتم إثبات الخطأ المهني للخوارزمية في حال تقديم نصيحة استثمارية مضللة أدت لإفلاس العميل؟ (إشكالية الإثبات).
- من هو الملتزم قانوناً بجبر الضرر وتعويض العميل: الشركة المالكة للمنصة، المبرمج، أم بنك البيانات المستمد منه المعلومة؟ (توزيع المسؤولية).



جدول ملائمة الإشكالية

مؤشر النجاح (متى تكون الإشكالية ملائمة؟)	الأسئلة الاختبارية للفحص	معايير الملائمة
عندما يمتنع القضاء عن الفصل بنمط واحد، أو يتنازع الفقهاء حول تفسير النص	هل يثير السؤال جدلاً فقهيًا وقضائيًا؟ هل توجد مصالح متعارضة تحتاج لموازنة؟	١. الملائمة الموضوعية (Substantive Fit)
عندما ترتبط بقضية تكنولوجية، اقتصادية، أو مجتمعية متنامية (وليس تعديلاً عابراً)	- هل المشكلة مستمرة ومواكبة للمستقبل؟ - هل ستظل قائمة بعد ٥ سنوات؟	٢. الملائمة الزمنية (Temporal Fit)
عندما تتوفر أنظمة قانونية مقارنة قطعت شوطاً في معالجة نفس المعضلة.	- هل يمكن صياغة فرضيات واضحة لحلها؟ - هل المنهج المقارن أو التحليلي قادر على تفكيكها؟	٣. الملائمة المنهجية (Methodological Fit)
عندما تكون القوانين، والاتفاقيات، والأحكام القضائية المقارنة متاحة ومنشورة.	- هل يمكن الوصول إلى مصادرها وأحكامها؟ - هل يمتلك الباحث الأدوات واللغة لفحصها؟	٤. الملائمة الإجرائية والواقعية (Practical Feasibility)
عندما يقدم البحث توصيات عملية لصياغة تشريع جديد أو تغيير اتجاه قضائي مستقر.	- ما هي القيمة المضافة للمشرع أو القاضي؟ - هل تسد فجوة حقيقية في التطبيق؟	٥. الملائمة المهنية والأثر (Impact Fit)



مثال تطبيقي حديث لجدول ملائمة الإشكالية:
الإشكالية المختبرة:

"إلى أي مدى يسأل منشئ المحتوى أو المنصة الرقمية مدنياً عن الأضرار الناشئة عن ترويج نصائح استثمارية
مضللة عبر وسائل التواصل الاجتماعي في ظل غياب تنظيم خاص بالمستشارين الماليين الافتراضيين؟
لنعرض هذه الإشكالية على جدول الملائمة:



مثال تطبيقي لجدول ملائمة الإشكالية

مؤشر النجاح (متى تكون الإشكالية ملائمة؟)	الأسئلة الاختبارية للفحص	معيير الملاءمة
ملائم جداً: المعضلة تثير جدلاً فقهيّاً حاداً حول حدود المسؤولية التقصيرية.	هناك تنازع بين حرية التعبير والنشر الرقمي من جهة، وحماية المستهلك المالي من التضليل من جهة أخرى. القواعد العامة في القانون المدني (الخطأ، الضرر، علاقة السببية) تعجز عن تحديد "الخطأ" في نصيحة عامة موجهة لجمهور غير محدد.	١. الملاءمة الموضوعية (Substantive Fit)
ملائم جداً: مشكلة مستقبلية ومستمرة لسنوات طويلة.	ظاهرة المستشارين الماليين الافتراضيين (Finfluencers) وتأثيرهم على أسواق المال والعملات المشفرة في تصاعد مستمر، والتشريعات المحلية لم تستوعب هذه الظاهرة بعد	٢. الملاءمة الزمنية (Temporal Fit)
ملائم: المنهج المقارن سيوفر حلولاً وصياغات تشريعية جاهزة للاقتباس.	يمكن إخضاع الإشكالية للمنهج التحليلي النقدي للقواعد العامة، مع المنهج المقارن بالاعتماد على تشريعات متطورة (مثل هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية SEC أو التوجهات الأوروبية الحديثة)	٣. الملاءمة المنهجية (Methodological Fit)



مثال تطبيقي لجدول ملائمة الإشكالية

مؤشر النجاح (متى تكون الإشكالية ملائمة؟)	الأسئلة الاختبارية للفحص	معايير الملاءمة
ملائم بشروط: يتطلب من الباحث إتقان اللغة الإنجليزية للوصول للمراجع الغربية.	الأحكام القضائية العربية شحيحة، لكن القضايا الدولية والتقارير المالية الصادرة عن هيئات أسواق المال متوفرة بكثرة ومنشورة إلكترونياً.	٤. الملاءمة الإجرائية والواقعية (Practical Feasibility)
ملائم جداً: البحث ذو قيمة عملية واقتصادية عالية تمس أمن الأسواق المالية.	البحث سيقدم "نموذجاً تشريعياً مقترحاً" يمكن لهيئات أسواق المال ووزارات التجارة اعتماده لضبط وتنظيم الاستشارات المالية الرقمية وحماية صغار المستثمرين.	٥. الملاءمة المهنية والأثر (Impact Fit)



رابعاً : عنوان البحث:

بعد الاستقرار على الفجوة البحثية وصياغة الإشكالية المركزية، نصل إلى الخطوة الأكثر خطورة وتأثيراً في مسيرتك العلمية، وهي صياغة عنوان البحث (The Thesis Title). إن عنوان رسالة الدكتوراه ليس مجرد اسم للموضوع، بل هو واجهة البحث وبوابته الأولى وبطاقة التعارف بين الباحث والمجتمع الأكاديمي. يعتقد الكثير من الباحثين أن صياغة العنوان أمر يسير، إلا أنه في الواقع "السهل الممتنع"؛ فالعنوان هو اختزال شديد الدقة لجهد سنوات قادمة ومئات الصفحات في سطرين أو ثلاثة على الأكثر. العنوان الذكي والمحكم هو الذي يمنح القارئ واللجنة العلمية انطباعاً فورياً عن عمق الأطروحة، ونوع المنهج المستخدم، والنطاق الموضوعي والجغرافي للبحث. الخطأ في صياغته قد يوسع نطاق البحث فيضيع الباحث، أو يضيقه فيحرمه من الإبداع، مما يجعله خاضعاً لضوابط أكاديمية صارمة لا غنى عنها.



- ضوابط اختيار وصياغة عنوان رسالة الدكتوراه:
- الدقة والوضوح (The Precision Criterion): يجب أن يتضمن العنوان مصطلحات قانونية فنية محددة لا تقبل التأويل أو اللبس، والابتعاد تماماً عن العبارات الاستعارية، الأدبية، أو الصحفية.
مثال خطأ: "صرخة الضحايا في جرائم الإنترنت".
مثال صحيح: "المسؤولية الجنائية عن جرائم الابتزاز الإلكتروني".
- أن يكون جامعاً مانعاً (Comprehensive & Exclusive): يجب أن يحدد العنوان بدقة أبعاد البحث الثلاثة: الموضوع (المعضلة)، النطاق (المقارنة أو التطبيق)، والهدف.
بحيث يجمع كل عناصر الدراسة ويمنع دخول موضوعات أخرى خارجة عنها.
فإذا كتبت في العنوان "دراسة مقارنة"، يجب أن يظهر العنوان الأنظمة محل المقارن في العنوان وأن يتم الالتزام به في المتن كالقانون الفرنسي أو المصري.



- الإيجاز غير المخل (The Conciseness) : يُفضل ألا يتجاوز العنوان ١٢ إلى ١٥ كلمة. فالعناوين الطويلة جداً تسبب تشتتاً للقارئ، بينما العناوين القصيرة جداً تكون فضفاضة وتناسب الكتب العامة لا رسائل الدكتوراه.
مثال قصير وفضفاض (خطأ): "المسؤولية الطبية".
مثال طويل وممل (خطأ): "دراسة في المسؤولية الطبية المدنية عن الأخطاء الجراحية الناشئة عن استخدام الروبوتات الطبية الذكية في المستشفيات الخاصة والحكومية في القانون الفرنسي والمصري".
الصياغة المتوازنة (صحيح): "المسؤولية المدنية عن أخطاء الجراحة الروبوتية: دراسة مقارنة بين القانونين المصري والفرنسي".
- إبراز "المنهج والبعد الجغرافي" (Methodological Scope): يجب أن يوضح العنوان بوضوح الأداة المنهجية التي سيستخدمها الباحث لمعالجة الإشكالية (مثل: دراسة مقارنة، دراسة تأصيلية تحليلية، دراسة نقدية واستشرافية).



- **التركيبة الثلاثية الهندسية للعنوان القانوني الناجح:**
- العناوين الأكاديمية المتميزة في القانون تُبنى وفق معادلة هندسية دقيقة تتكون من ثلاثة أجزاء متتالية:
- يطلق عليها علماء مناهج البحث القانوني "معادلة الانضباط البنيوي للعنوان".
- وتضمن هذه المعادلة وضع حدود صارمة للبحث أمام اللجنة العلمية، فلا يستطيع المناقشون اتهام الباحث بالتقصير أو التوسع، لأن العنوان يحدد بدقة ما سيدرسه وما سيستبعده.
- فيما يلي شرحاً تفصيلياً في عناصر هذه التركيبة الثلاثية، مع شرح كيفية صياغتها وبنائها أكاديمياً:



• الركن الأول: المحل أو الظاهرة المستهدفة (The Subject Matter)

هو القوة المحركة للبحث، ويمثل الواقعة، أو العقد المستحدث، أو الجريمة المستجدة، أو التطور التكنولوجي/الاقتصادي المراد دراسته.

يجب أن يركز هذا الركن على الأزمة أو المتغير الحديث الذي هز استقرار القواعد القانونية القديمة. ويشترط فيه الدقة الشديدة وتجنب الكلمات الفضفاضة.

* أمثلة على الظاهرة: (عقود الميتافيرس الافتراضية - الطائرات المسيرة بدون طيار "الدرونز" - الخوارزميات الذكية لاتخاذ القرار - العملات الرقمية المصرفية المركزية CBDCs

• الركن الثاني: الزاوية أو المقاربة القانونية (The Legal Angle)

هو التكييف أو الإطار القانوني والموضوعي الذي سيؤطر الباحث الظاهرة من خلاله. وهو الذي يحدد فرع القانون الذي تنتمي إليه الرسالة.

الظاهرة الواحدة (مثل الذكاء الاصطناعي) يمكن دراستها من مئة زاوية. هذا الركن يحدد هل ستدرسها من زاوية (المسؤولية المدنية والتعويض)، أم (التجريم والعقاب الإجرائي)، أم (الحماية الفكرية)، أم (الرقابة الإدارية).



أمثلة على الزاوية القانونية:

إذا كانت الظاهرة "سيارات القيادة الذاتية": الزاوية هي "المسؤولية المدنية عن فعل الأشياء".

إذا كانت الظاهرة "منصات التواصل": الزاوية هي "التنظيم الإداري والرقابة على المحتوى".

• **الركن الثالث: المنهج والنطاق الإقليمي (Methodological & Geographical Scope)**

هو الأداة المعرفية والحدود الجغرافية والتشريعية التي سيلتزم بها الباحث للإجابة عن إشكاليته.

يحدد هذا الركن المدرستين القانونيتين اللتين سيتم وضعهما في ميزان المقارنة، أو نوع التحليل المتبع.

وغياب هذا الركن يجعل العنوان عائماً بلا هوية تشريعية.

* أمثلة على المنهج والنطاق: (دراسة مقارنة بين القانونين الفرنسي والمصري - دراسة تحليلية نقدية في ضوء

النظام السعودي - دراسة استشرافية في ضوء توجيهات الاتحاد الأوروبي).



نماذج تطبيقية لتفكيك وتركيب العناوين وفق التركيبة الثلاثية:

لتوضيح الصورة بشكل أعمق، إليك كيف تندمج هذه الأركان الثلاثة معاً لتصنع عنواناً قانونياً متكاملًا بمستوى دكتوراه:

- النموذج الأول (تخصص قانون خاص - مدني وتكنولوجيا):
* التركيب:

- الظاهرة (المحل): عقود الميتافيرس والرموز غير القابلة للاستبدال (NFTs)
- الزاوية القانونية: التأصيل العقدي وآليات حماية المستهلك الرقمي.
- المنهج والنطاق: دراسة مقارنة بين القانونين السعودي والفرنسي.

* العنوان النهائي المدمج:
"التنظيم القانوني لعقود الأصول الافتراضية وآليات حماية المستهلك في بيئة الميتافيرس: دراسة مقارنة بين القانونين السعودي والفرنسي"



نماذج تطبيقية لتفكيك وتركيب العناوين وفق التركيبة الثلاثية:

- النموذج الثاني (تخصص قانون عام - جنائي):
* التركيب:

- الظاهرة (المحل): تقنيات التزييف العميق (Deepfake)

- الزاوية القانونية: المواجهة الجنائية الموضوعية والإجرائية لجرائم الاعتداء على الشخصية.

- المنهج والنطاق: دراسة تحليلية مقارنة في ضوء التشريع المصري والفرنسي.

* العنوان النهائي المدمج:

"المواجهة الجنائية لجرائم التزييف العميق المستحدثة وحماية الحق في الصورة: دراسة تحليلية مقارنة في ضوء التشريعين المصري والفرنسي"



نماذج تطبيقية لتفكيك وتركيب العناوين وفق التركيبة الثلاثية:

- النموذج الثالث (تخصص قانون تجاري وأسواق مال):
التركيب:

- الظاهرة (المحل): خوارزميات التداول المؤتمت (Algorithmic Trading) في البورصة.
- الزاوية القانونية: المسؤولية المدنية والتجارية عن ممارسات التلاعب بالسوق
- المنهج والنطاق: دراسة نقدية مقارنة بين النظامين السعودي والأمريكي.
- * العنوان النهائي المدمج:
- "مسؤولية شركات الوساطة المالية عن أخطاء خوارزميات التداول المؤتمت: دراسة نقدية مقارنة بين النظامين السعودي والأمريكي.
- باتباع هذه التركيبة الثلاثية، يمكنك صياغة عنوانك بأعلى درجة من الاحترافية الأكاديمية.



أخطاء شائعة تجنبها عند كتابة العنوان :

- استخدام صيغة السؤال: لا تجعل العنوان سؤالاً (مثل: هل يسأل الذكاء الاصطناعي جنائياً؟)، العنوان يجب أن يكون تقريرياً.
- العناوين المستهلكة المسبقة بـ (أثر، دور): مثل "دور القاضي الإداري في..."، يُفضل استخدام كلمات أقوى مثل "رقابة القضاء الإداري على..." أو "آليات تفعيل الرقابة القضائية".
- التكرار التشريعي: ذكر أرقام القوانين أو السنوات في العنوان الرئيسي إلا إذا كان البحث مخصصاً لنقد قانون تعديلي بعينه صدر حديثاً وبشكل استثنائي.



التكاليف والمهام

التكليف الأول: تفكيرك وهندسة العنوان الأكاديمي:

الهدف: تمكين الطالب من فهم البنية الهيكلية للعناوين القانونية الرصينة وتجنب العناوين الفضفاضة. المنهجية والتنفيذ: يُطلب من الطالب جمع ثلاثة عناوين لرسائل دكتوراه أُجيزت حديثاً في جامعته، يقوم الطالب بتفكير العناوين بناءً على "التركيبة الثلاثية الهندسية" (تحديد: الظاهرة المستهدفة، الزاوية القانونية، المنهج والنطاق). يكتب الطالب تقريراً نقدياً من صفحتين يوضح فيه: مدى صلاحية العناوين لدرجة الدكتوراه، وفقاً لضوابط العنوان التي درسناها في المحاضرة.



التكاليف والمهام

التكليف الثاني: مصفوفة فحص الملاءمة للإشكالية:

الهدف: تدريب الطالب على اختبار الأفكار البحثية والتأكد من عمقها وقابليتها للتطبيق قبل الاعتماد الرسمي.

المنهجية والتنفيذ: يُطلب من الطالب تطبيق جدول ملائمة الإشكالية على موضوع رسالته المقترح يقوم الطالب بإعداد "جدول ملاءمة الإشكالية" الخاص بهذه القضية عبر محاكاتها مع المعايير الخمسة (الملاءمة الموضوعية، الزمنية، المنهجية، الإجرائية، والمهنية الأثر).

يجب على الطالب صياغة سؤال مركب (الإشكالية الرئيسية) .
وثلاثة أسئلة فرعية متولدة عنها تظهر الجدلية الفقهية والقضائية حول الموضوع.



تعليمات وارشادات

• لضمان قيام الباحثين بالمهام في إطار أطروحاتهم الشخصية بشكل رصين، يوصى بإلزامهم عند تقديم كل تكليف كتابي بذكر: العنوان المبدئي لرسالة الدكتوراه في أعلى الورقة لربط التكليف بالموضوع مباشرة.

استخدام مراجع حقيقية مرتبطة بالبحث؛ وتوثيقها وفق قواعد الحقوق (اسم المؤلف، اسم الكتاب، دار النشر، بلد النشر، السنة، الصفحة) ، مع حظر الروابط الإلكترونية العامة كمرجع أساسي للنصوص الفقهية.

الالتزام بمواعيد تسليم المهام والتكليفات بالموعد المحدد

• حاول ان تنجز المهمة/ التكليف بنفسك لتحقيق الهدف من التكليف

• يشجّع استخدام قواعد البيانات العلمية مثل Scopus و Google Scholar و Web

Science

• الالتزام بأخلاقيات البحث العلمي في جميع مراحل العمل

• استخدم برامج إدارة المراجع مثل Mendeley أو EndNote منذ اليوم الأول لتنظيم

مصادرك وتجنب ضياع المراجع





مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY

Thank You!
Dr. Ibrahim. Y. Harmoush



